خاتمـــــــــــة.

إن النفايات تشكل خطرا كبيرا على البيئة، والتي تنشأ من العديد من المصادر التي تتخذ أشكالا مختلفة إن كانت سائلة أو صلبة أو حمأة أو غازات، والتي يشكل ضررها الأكبر عند تخزينها ونقلها ومعالجتها أو إحداث أي تغيرات عليها، ومنها ما هو يتراكم فوق المياه ثم يتسرب إلى طبقات المياه الجوفية ويصل إلى الكائنات الحية عن طريق شربها، كما تؤثر النفايات التي توجد في مكب النفايات على الأشخاص الذين يقطنون بجوارها فهم من أكثر الناس عرضة للأمراض.

يجدر بالذكر أنه من الممكن حماية البيئة والتقليل من آثار النفايات الضارة عليها عن طريق إعادة التدوير والتقليل من كميات النفايات المستهلكة، بالإضافة إلى معالجة النفايات بالطرق الكيميائية التي تتمثل بالتبادل الأيوني والتمطير والأكسدة أو الطريقة الحرارية التي تدمر الجزيئات السامة التي تتواجد في النفايات عند تعريضها لدرجات من الحرارة العالية باستخدام أجهزة خاصة كالفرن الدوار والموقد لحرق النفايات بكافة أنواعها ولكن هذه الطريقة تؤثر في تلويث الهواء، أو الطريقة الفيزيائية التي تتمثل بالترسيب والتبخر والتصلب والتعويم والترشيح، أو طريقة المعالجة البيولوجية التي تستخدم لبعض النفايات العضوية.

ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع والمتمثل في حماية البيئة والمعالجة القانونية للنفايات الخطرة الخطرة تطرقنا إلى الدور المهم للهيئات المكلفة بحماية البيئة من النفايات الخطرة سواء على المستوى المركزي أو المحلي في مجال حماية البيئة، حيث أوضحنا مدى الاهتمام الذي أولته الحكومة الجزائرية للبيئة وذلك بإنشاء إدارة مركزية تتكفل بالبيئة والمتمثلة في وزارة الموارد المائية والبيئة، تهتم بإرساء القواعد الأساسية لسلامة البيئة وحمايتها من التلوث بالتنسيق والتعاون مع الجهات العامة المختصة .بالإضافة إلى ذلك تعرضنا إلى الدور الكبير الملقى على عاتق الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة، على اعتبار أنها قريبة من الانشغالات والمشاكل التي تمس الموطنين، حيث يعتبر تدهور البيئة من أهم المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية، لذلك يجب الاهتمام بتحسين أداء الجماعات المحلية، وتوفير الدعم المادي والبشري والتقني، حتى تتمكن من القيام بواجبها في هذا المجال الحيوي والحساس .كما تطرقنا إلى الآليات الضبطية سواء القبلية أو البعدية التي تهدف إلى حماية البيئة قصد معرفة الدور المهم المنوط بها، حيث نص عليها المشرع

خاتمـــــــة :

الجزائري في العديد من القوانين، سواء ما تعلقت بحماية البيئة أو في نصوص خاصة، على اعتبار أنها أهم وسيلة تستخدمها الإدارة في حماية البيئة، حيث تقسم هذه الآليات إلى آليات ضبطية وقائية و آليات ضبطية ردعية .و تعتبر الآليات الضبطية الوقائية وسائل قبلية حيث تمنع وقوع السلوك الذي يضر بالبيئة، وهي تعد بمثابة رقابة سابقة الغرض منها منع الاعتداء على البيئة، حيث تعد الوقاية الأسلوب الأفضل في معالجة مشكلات البيئة من النفايات الخطرة والتصدي لها ، أما الآليات الضبطية الردعية فهي أدوات مكملة لتحقيق الرقابة المستمرة للمشاريع وهي بمثابة جزاءات الهدف منها الحفاظ على البيئة، حيث وضع المشرع النصوص القانونية التي تكرس حماية البيئة في شكل قواعد أمرة لا يجوز مخالفتها إضافة إلى مهمة تطبيق هذه القواعد الآمرة من صلاحيات السلطة العامة، وهذا ما يعزز الطابع الإلزامي لقواعد حماية البيئة في التشريع الجزائري، خاصة بعد تزويد تلك القواعد بجزاء يكفل احترامها، ويقمع المخالفات التي لا تحترم القواعد التي تحمي البيئة.

ومن خلال ذلك يمكن وضع الاستنتاجات التالية:

- عدم وجود إدارة بيئية ثابتة على المستوى المركزي قرابة ثلاثة عقود، وبسبب التناوب المستمر لمختلف الوزارات على مهمة حماية البيئة من النفايات الخطرة مما أثر على الدور ألضبطي في مجال حماية البيئة، وكنتيجة لعدم استقرار الإدارة المركزية للبيئة مما أدى إلى تأثر الأداء المحلي لحماية البيئة من النفايات الخطرة.
- الدور الذي تقوم به الهيئات المركزية أو المحلية في مجال حماية البيئة من اضرار النفايات، يؤكد على أن الأخطار التي تهدد البيئة والإنسان كبيرة.
- الدور الهام الذي تقوم به الجماعات المحلية خاصة في مجال البيئة من النفايات يجعلها تتحمل مسؤولية أكبر وأضخم لقربها من الأفراد المتسببين في الأضرار بالبيئة، وكذا في غياب الكفاءة والخبرة لدى المسؤولين المنتخبين المحليين في مجال التسيير وضبط القرارات التي من شأنها المحافظة على الوسط البيئي.
- شهد مجال حماية البيئة تطورا تشريعيا ملحوظا من خلال النصوص القانونية التي عالجت هذا الموضوع من جوانب مختلفة خاصة بعد صدور قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ولم يكن كافيا للردع والتصدي للحفاظ على البيئة من النفايات الخطرة بسب التلوث المستمر.

خاتمـــــــــة :

-الآليات الضبطية المستعملة في مجال حماية البيئة من النفايات الخطرة وكيفية تطبيقها بحسب المراحل تتناسب مع خطة الرقابة سواء كانت سواء كانت هذه الرقابة قبلية أو بعدية.

وبغية معالجة مشاكل النفايات الخطرة وأثارها على البيئة، ولأجل تنظيم قانوني وطني فعال للمحافظة على الطبيعة، وحماية البيئة من التلوث بهذه النفايات الخطرة تكون التوصية بما يلي:

-إلزام الدول المتقدمة برفع القيود السياسية والقانونية والعلمية والاقتصادية، المفروضة على نقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول الفقيرة، واعتبار تكنولوجيا حماية البيئة ملكية مشتركة ذات نفع عام للبشرية جمعاء، وذلك من أجل القضاء على توليد النفايات الخطرة الضارة بالبيئة.

-تأسيس مركز عالمي للأبحاث والدراسات يعني بشؤون البيئة وحمايتها من اضرار التلوث بالنفايات الخطرة، والإشراف على الندوات العلمية والقانونية في هذا المجال والدعوة الى عقدها.

-الاهتمام بالوعي البيئي لدى السكان عن طريق الإدارة المختصة بذلك و الجمعيات ذات الاهتمام بالبيئة بأهمية قضية النفايات الخطرة والحفاظ على البيئة. وذلك بتنظيم لقاءات للتعرف على المتطلبات الأساسية لحماية البيئة من النفايات الخطرة.

-تحقيق التكامل بين القوانين الدولية العالمية والإقليمية والوطنية من أجل حماية أوفر للبيئة من النفايات الخطرة

-تطبيق كل الإجراءات القانونية والاقتصادية والتجارية والمالية والجبائية اللازمة لحماية البيئة من النفايات الخطرة وتحقيق التنمية المستدامة.

- دفع تغيير أسلوب التطور التقليدي، ودفع تطور الاقتصاد الدوري لتحقيق الخير المشترك للاقتصاد والبيئة.

- تشديد مراقبة وإدارة البيئة وفقا للقانون، ودفع تحسين هيكل الصناعات وتوزيعها. وفي تطوير الاقتصاد الحضري والإقليمي يجب الأخذ في الاعتبار قدرة تحمل البيئة، كمية صرف المواد الملوثة للمشروعات الجديدة لا تتجاوز سعة البيئة المحلية لضمان زيادة الإنتاج مع عدم زيادة صرف المواد الملوثة؛ تطبيق نظام ترخيص صرف المواد اللوثة تدريجيا. العمل على دفع التنمية الاقتصادية وتحسين نوعية البيئة معا.

خاتمـــــــة :

-التمسك بالابتكار من حيث الأنظمة والآليات ، يجب تطبيق نظام حماية البيئة المتمثل في القيادة الحكومية ومراقبة وحدات حماية البيئة وتوزيع الأعمال والمسؤوليات بين الدوائر ذات العلاقة ومعالجة المؤسسات الإنتاجية واشتراك المجتمع ومراقبة الجماهير والتمسك بمبدأ تحمل مسبب التلوث تكاليف معالجته. ورفع معايير دفع التكاليف لصرف المواد الملوثة بكمية كبيرة، وتطبيق نظام تحصيل تكاليف معالجة المياه الملوثة أولا ضمانا أن يجري بناء إنشاءات معالجة التلويث وعملها طبيعيا.

-القيام بتدريس القانون البيئي في الجامعات وإقرار وتفعيل أهدافه وغاياته من أجل الاستمرار في إجراء البحوث والدراسات البيئية.

وأخيرا فمسألة حماية البيئة مسألة أجيال قادمة وهي مسألة تهم الجميع بل كافة الدول على اختلافها، وهي مسألة مستمرة ويجب الحفاظ عليها ما أستمر الإنسان على سطح الأرض إلى أن يقضي الله أمرا كان مفعولا.